



حطام مركز التجارة العالمي عقب الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

تكلفة

الإرهاب

سوبهايو بانديوبادياي، وتود ساندلر، وجافيد يوناس

٢٠٠٢ إلى إلحاق ضرر بالغ بصناعة الشحن في ذلك البلد. فقد ساهم هذان الهجومان في زيادة بنسبة ٣٠٠٪ في أقساط التأمين على السفن التي تستخدم ذلك الطريق ودفعت السفن إلى الالتفاف حول اليمن كلية (دراسة 2012, Enders and Sandler).

وستنقضى في هذا المقال العبء الاقتصادي الناجم عن الإرهاب. وقد يتخذ أشكالاً لا تعد ولا تحصى، ولكننا سنركز على ثلاثة منها، هي: خسائر الدخل القومي والآثار من حيث تأخير النمو، وكبح الاستثمار الأجنبي المباشر، والآثار المتباينة على التجارة الدولية.

تعطيل الإنتاج

خلّص الباحثون الاقتصاديون، ربما على نحو لا يدعو إلى الدهشة، إلى أن الاقتصادات الغنية والكبيرة والمتنوعة أكثر قدرة على تحمل آثار الهجمات الإرهابية من الاقتصادات الصغيرة والفقيرة والأكثر تخصصاً.

فإذا أدى الإرهاب إلى تعطيل أنشطة إنتاجية في قطاع واحد في اقتصاد متنوع، يمكن أن تتدفق الموارد بسهولة إلى قطاع آخر لم يتضرر. وإضافة إلى ذلك، تملك الاقتصادات الأغنى قدراً أكبر وأفضل

التكنولوجيا الجديدة إلى خفض تكاليف النقل وزيادة تدفقات التجارة ورؤوس الأموال بين البلدان. إلا أن نفس التكنولوجيا التي عززت النمو الاقتصادي الدولي سمحت أيضاً بانتشار الإرهاب بسهولة بين البلدان التي أصبحت مصالحتها تتشابه بإحكام. ولم يعد الإرهاب مجرد قضية محلية. فالإرهابيون يستطيعون ضرب أهدافهم على بعد آلاف الأميال وإحداث دمار هائل.

ويمكن أن تكون آثار الإرهاب مباشرة بشكل مرعب. وهي تشمل اختطاف الأشخاص أو قتلهم، وتخريب خطوط الأنابيب، وتفجير الأسواق والحافلات والمطاعم، وهو ما تترتب عليه آثار مدمرة. إلا أن الإرهاب يؤدي إلى خسائر تتجاوز الضحايا من البشر والخسائر المادية. فهو يمكن أن يتسبب أيضاً في ضرر بالغ غير مباشر للبلدان والاقتصادات بزيادة تكاليف المعاملات الاقتصادية — مثلاً، بسبب تعزيز التدابير الأمنية لكفالة سلامة الموظفين والعملاء أو زيادة أقساط التأمين. فقد أدت الهجمات الإرهابية التي وقعت في اليمن على السفينة الأمريكية «كول» (Cole) في عام ٢٠٠٠ وعلى الناقلة الفرنسية «ليمبرغ» (Limburg) في عام

الإرهابيون لا يتسببون في تكاليف إنسانية مباشرة فحسب، بل قد يتسببوا أيضاً في مشكلات اقتصادية لا حصر لها.

من الموارد لتخصيصها لجهود مكافحة الإرهاب، وهو ما يؤدي على الأرجح إلى خفض عدد الأنشطة الإرهابية التي يتعين عليها التعامل معها.

وفي المقابل، قد لا تكون لدى الاقتصادات النامية الصغيرة، المتخصصة في بضعة قطاعات، تلك الصلابة. فالموارد كالعامة أو رأس المال يمكن أن تتدفق من قطاع متضرر إلى أنشطة أقل إنتاجية داخل البلد أو تنتقل إلى بلد آخر بصورة كاملة. وعلاوة على ذلك، تفتقر الاقتصادات النامية على الأرجح إلى الموارد المتخصصة — مثل معدات المراقبة أو قوة شرطة أو جيش متقدمة تكنولوجياً — يمكن استخدامها في مكافحة الإرهاب. ويسمح ذلك باستمرار خطر الإرهاب، وهو ما يمكن أن يخوِّف المستثمرين المحتملين ويبعدهم. ومن المرجح أن يؤدي وقوع هجوم إرهابي على بلد من هذا النوع إلى فرض تكاليف اقتصادية كلية أكبر ولفترة أطول.

وعلى سبيل المثال، أدت الهجمات المأساوية على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى خسائر تقدر بنحو ٨٠ مليار دولار أمريكي. إلا أن هذه الخسائر، على ضخامتها، لم تكن سوى جزءاً ضئيلاً (أقل من ٠,١٪) من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي الذي كان يبلغ نحو ١٠,٦ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١. وبالمثل، تخلص دراسة (Blomberg, Hess, and Orphanides, 2004) إلى أن آثار الهجمات الإرهابية العابرة للحدود كانت طفيفة إلى حد ما في المتوسط في ١٧٧ بلداً خلال الفترة ١٩٦٨-٢٠٠٠. فقد أدت إلى خفض نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٤٨٪ سنوياً.

إلا أن الآثار تكون أشد في البلدان الأصغر، مثل كولومبيا وإسرائيل، وفي مناطق مثل إقليم الباسك في إسبانيا، حيث كانت الأضرار المتصلة بالإرهاب أبلغ بكثير. وعلى سبيل المثال، كلف الإرهاب إقليم الباسك أكثر من ١٠٪ من نصيب الفرد من خسائر إجمالي الناتج المحلي في الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف التسعينات، حين كانت المشكلة حادة (Abadie and Gardeazabal, 2003). وعلاوة على ذلك، يؤثر الإرهاب على الاقتصادات بصور مختلفة، حسب مستوى التنمية فيها. وتقسم دراسة (Gaibulloev and Sandler, 2009) عينة من ٤٢ بلداً آسيويًا إلى بلدان متقدمة وعددها ٧ وبلدان نامية وعددها ٣٥. وتشير تقديرات الدراسة إلى أن الإرهاب لم يعيق النمو بدرجة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة، ولكنها تبين أن كل حادث إرهابي إضافي عابر للحدود (لكل مليون شخص) يخفض معدل نمو الاقتصاد النامي المتضرر بنحو ١,٤٪. وتؤيد هذه النتائج بدرجة أكبر الفكرة القائلة بأن الاقتصادات النامية الأصغر تتأثر اقتصادياً بالإرهاب بدرجة أكبر من تلك الأغنى والأكثر تنوعاً.

تخويف المستثمرين وإبعادهم

غالباً ما يؤدي تزايد النشاط الإرهابي في منطقة معينة إلى خفض العائد المتوقع على رأس المال المستثمر فيها، وهو ما يؤدي إلى تحويل الاستثمار إلى أماكن أخرى. ويترتب على ذلك خفض مخزون رأس المال الإنتاجي وتدفق التكنولوجيا المعززة للإنتاجية إلى البلد المتضرر.

وعلى سبيل المثال، أدت الحوادث الإرهابية التي وقعت في الفترة من منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٩١ إلى خفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في إسبانيا بمقدار ١٣,٥٪ وفي اليونان بمقدار ١١,٩٪ (دراسة (Enders and Sandler, 1996)). وفي الواقع، يمكن أن تتزايد الخسارة الأولية للموارد الإنتاجية نتيجة للإرهاب أضعافاً كثيرة لأن المستثمرين الأجانب المحتملين يقومون بنقل استثماراتهم إلى وجهات أخرى يفترض أنها أكثر أماناً. وتبين دراسة (Abadie and Gardeazabal, 2008) أن حدوث زيادة صغيرة نسبياً في المخاطر المتصورة للإرهاب في بلد ما يمكن أن تؤدي إلى خفض كبير في صافي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا البلد وتلحق باقتصاده ضرراً

بالغا. وقمنا بتحليل ٧٨ اقتصاداً نامياً على مدى الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٨ (دراسة (Bandyopadhyay, Sandler, and Younas, 2014)) وخلصنا إلى أن حدوث زيادة صغيرة نسبياً في عدد الحوادث الإرهابية المحلية في بلد ما لكل ١٠٠ ألف شخص تؤدي في المتوسط إلى خفض حاد في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر. وينخفض صافي الاستثمار بصورة كبيرة مماثلة إذا كانت الهجمات الإرهابية ناشئة في الخارج أو تتضمن أجانب أو أصولاً أجنبية في البلد الذي يقع فيه الاعتداء. ووجدنا أيضاً أن زيادة تدفقات المعونة الرسمية يمكن أن تؤدي إلى تحييد الضرر الواقع على الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة — لأسباب يمكن أن يكون من بينها أن زيادة المعونة تسمح للبلدان المستفيدة بالاستثمار في جهود أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب.

وقد تلقت معظم البلدان التي شهدت حوادث إرهابية محلية أو عابرة للحدود بمعدلات تفوق المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١١ قدراً أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر أو المعونة الأجنبية من المتوسط في

آثار الإرهاب الخافضة للاستثمار الأجنبي المباشر والمعونة			
معظم البلدان التي يزيد فيها عدد الحوادث الإرهابية عن المتوسط يقل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر والمعونة.			
الجزائر	أنغولا	الأرجنتين	بنغلاديش
البرازيل	كمبوديا	شيلي	كولومبيا
إكوادور	مصر	السلفادور	إثيوبيا
غواتيمالا	هندوراس	الهند	إندونيسيا
إيران	إسرائيل	لبنان	المكسيك
نيكاراغوا	نيجيريا	باكستان	بيرو
الفلبين	جنوب إفريقيا	سري لانكا	السودان
تايلاند	تركيا	فنزويلا	اليمن
المووسط ١٢٢ بلداً			
٢٧,١٧	٢٧,٩٣	١٠,٣١	١٠,٦٧
*	١,٧٤	٥,٧٩	*
١٠,٣١	٥,٧٩	*	١٠,٦٧
*	١,٨٨	١,٧٩	*
٤٢,٣٨	٥,٧٦	١٠,٣١	١٠,٦٧
*	١,٣٨	١٠,٣١	*
١٠,٢٩	*	١٠,٣١	١٠,٦٧
٧٢,٣١	٦,٣٣	١,٥٢	*
*	١,٥٢	١,٥٢	*
٢٤,٦٠	٧,٧٤	٢٤,٦٠	*
*	٢,٠٧	٢,٠٧	*
٩٢,٣٣	٨,١٠	٩٢,٣٣	*
*	١,٣٨	١,٣٨	*
٨,٧٦	٢,٨٦	٨,٧٦	*
٢٤,٩٥	٢,١٠	٢٤,٩٥	*
١٢,٦٩	١٤,٥٢	١٢,٦٩	*
*	٣,٢٦	٣,٢٦	*
١٧,٩٨	٢,٦٦	١٧,٩٨	*
*	٣,٠٠	٣,٠٠	*
٦١,١٧	٧,١٠	٦١,١٧	*
١١,٠٥٧	٨,٧٩	١١,٠٥٧	*
٤٠,٢٦	٨,٠٥	٤٠,٢٦	*
٣٢,٣٤	*	٣٢,٣٤	*
*	٢,٩٠	٢,٩٠	*
٢٢,١٧	١,٥٢	٢٢,١٧	*
٤٠,٥٥	١,٤٣	٤٠,٥٥	*
*	٦,٥٠	٦,٥٠	*
*	١,٩٠	١,٩٠	*
*	١,٦٧	١,٦٧	*
٧,٥١	١,٣٨	٧,٥١	*

المصدر: حسابات المؤلفين.
ملحوظة: تشير البيانات إلى متوسط عدد الحوادث الإرهابية، ومتوسط مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، ومتوسط مقدار المعونة الأجنبية سنوياً من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١١. وتشير النجمة إلى أن عدد الحوادث الإرهابية كان دون متوسط الاقتصادات النامية البالغ عددها ١٢٢ اقتصاداً في مجموع العينة. ولم تدرج بعض البلدان في الجدول إما لأوضاعها الشبهية بأوضاع الحرب أو لعدم توافر بيانات عنها. وفي الاستثمار الأجنبي المباشر، تكون للكيان الأجنبي سيطرة على المؤسسة وليس مجرد حق في الحفاضة. وتتضمن المعونة كلا من المساعدة الفئائية والمساعدة متعددة الأطراف.



والخسائر التقليدية الناشئة عن الحركة الدولية للعمالة بسبب اعتبارات الأمن القومي المتجذرة في أي استجابة للإرهاب.

وعلى سبيل المثال، تركّز دراسة صدرت مؤخرًا من Bandyopadhyay and Sandler (2014a) على منظمة إرهابية موجودة في بلد نام. وتبين الدراسة أن سياسة الهجرة للبلد المتقدم الذي تستهدفه الجماعة الإرهابية يمكن أن تكون حاسمة في احتواء الإرهاب العابر للحدود. فالإرهاب العابر للحدود البلد المتقدمة بصورة كبيرة مماثلة في عدة متعددة الأطراف. حافظه.يس يانات عنها.المباشر، ومتوسط مقدار المعونة الأجنبية سنويا من عا الذي يستهدف بلدانا متقدمة تتوفر لها حماية جيدة غالبا ما تكون فيه كثافة استخدام المهارات أعلى، ذلك أن التخطيط لذلك الهجوم وتنفيذه بنجاح يقتضيان توافر قدرات متقدمة نسبيا لدى الإرهابي. ومن شأن سياسات الهجرة الجاذبة للمهارات العالية إلى البلدان المتقدمة أن تؤدي إلى استنزاف أصحاب المهارات العالية من المجندين الإرهابيين كما يمكن أن تحد من الإرهاب العابر للحدود. ■

سوبهايو بانديوبادياي باحث في بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس وزميل بحوث في معهد دراسات العمالة، بون، ألمانيا. وتود ساندلر أستاذ الاقتصاد والاقتصاد السياسي في قسم فيبوهوتي شوكلر بجامعة تكساس في دالاس. وجافيد يونس أستاذ مشارك للاقتصاد في الجامعة الأمريكية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. وقد أعد المؤلفون هذا المقال بصفتهم الشخصية، ولا يعكس المقال بالضرورة رأي البنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس أو نظام الاحتياطي الفيدرالي.

المراجع

Abadie, Alberto, and Javier Gardeazabal, 2003, "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country," *American Economic Review*, Vol. 93, No. 1, pp. 113-32.

———, 2008, "Terrorism and the World Economy," *European Economic Review*, Vol. 52, No. 1, pp. 1-27.

Bandyopadhyay, Subhayu, and Todd Sandler, 2014a, "Immigration Policy and Counterterrorism," *Journal of Public Economics*, Vol. 110, pp. 112-23.

———, 2014b, "The Effects of Terrorism on Trade: A Factor Supply Analysis," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, Vol. 96, No. 2, pp. 229-41.

———, and Javed Younas, 2014, "Foreign Direct Investment, Aid, and Terrorism," *Oxford Economic Papers*, Vol. 66, No. 1, pp. 25-50.

Blomberg, S. Brock, and Gregory D. Hess, 2006, "How Much Does Violence Tax Trade?" *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 88, No. 4, pp. 599-612.

———, and Athanasios Orphanides, 2004, "The Macroeconomic Consequences of Terrorism," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 51, No. 5, pp. 1007-32.

Egger, Peter, and Martin Gassebner, 2015, "International Terrorism As a Trade Impediment?" *Oxford Economic Papers*, Vol. 67, No. 1, pp. 42-62.

Enders, Walter, and Todd Sandler, 1996, "Terrorism and Foreign Direct Investment in Spain and Greece," *Kyklos*, Vol. 49, No. 3, pp. 331-52.

———, 2012, *The Political Economy of Terrorism* (New York: Cambridge University Press, 2nd ed.).

Gaibulloev, Khusrav, and Todd Sandler, 2009, "The Impact of Terrorism and Conflicts on Growth in Asia," *Economics and Politics*, Vol. 21, No. 3, pp. 359-83.

Nitsch, Volker, and Dieter Schumacher, 2004, "Terrorism and International Trade: An Empirical Investigation," *European Journal of Political Economy*, Vol. 20, No. 2, pp. 423-33.

بلدان العينة البالغ عددها ١٢٢ بلدا (راجع الجدول). ومن الصعب تقييم العلاقة السببية، إلا أن الجدول يشير إلى وجود ارتباط يبعث على الإزعاج بين الإرهاب وانخفاض المعونة والاستثمار الأجنبي المباشر، وكلاهما ضروريان للبلدان النامية.

ويعتقد بوجه عام أن التجارة مع بلد يعاني من الإرهاب ينطوي على مخاطر أعلى، وهو ما يسبب زيادة في تكاليف المعاملات وغالبا ما يقلص حجم التجارة. وعلى سبيل المثال، بعد وقوع هجمات ١١ سبتمبر على مدينة نيويورك ومنطقة واشنطن العاصمة، أغلقت الحدود الأمريكية مؤقتًا، مما أوقف حركة سير الشاحنات بين الولايات المتحدة وكندا لفترة ممتدة. وتعنى دراسة (Nitsch and Schumacher, 2004) بتحليل عينة من ٢٠٠ بلد على مدى الفترة ١٩٦٠-١٩٩٣ وتنتهي إلى أنه عندما تتضاعف الحوادث الإرهابية في بلدين بينهما معاملات تجارية في عام واحد، تتراجع التجارة بينهما بنحو ٤٪ في نفس

الاقتصادات النامية الأصغر تتأثر اقتصاديا بالإرهاب بدرجة أكبر من تلك الأغنى والأكثر تنوعا.

ذلك العام. وتنتهي الدراسة أيضا إلى أنه عندما يتضرر أحد الشريكين التجاريين من هجمة إرهابية واحدة على الأقل، يؤدي ذلك إلى خفض التجارة بينهما إلى ٩١٪ من الحجم المتوقع في غياب الإرهاب. وتقدر دراسة (Blomberg and Hess, 2006) أن الإرهاب والصراعات الداخلية والخارجية الأخرى تؤخر التجارة بنفس القدر الذي تؤخره تعريفه نسبتها ٣٠٪. وعلى وجه التحديد، تخلص الدراسة إلى أن أي شريك تجاري تقع لديه حوادث إرهابية يشهد انخفاضا قريبا من ٤٪ في التجارة الثنائية.

إلا إن دراسة (Egger and Gassebner, 2015) تنتهي إلى أن آثار الإرهاب على التجارة أقل حدة. وتقول الدراسة إن الآثار قصيرة الأجل المترتبة على الإرهاب تكون قليلة أو معدومة؛ وتكون الآثار كبيرة على المدى المتوسط، وهو ما تعرفه الدراسة بأنه "فترة تزيد على عام ونصف عام بعد وقوع اعتداء/حادث". وتخلص دراسة (Bandyopadhyay and Sandler, 2014b) التي تتناول تأثير تكاليف المعاملات المترتبة على الإرهاب إلى أن الإرهاب قد لا يخفض التجارة بالضرورة، وذلك لإمكانية إعادة تخصيص الموارد. وإذا كان الإرهاب يضر بمورد إنتاجي واحد (لنقل الأرض) بصورة غير متكافئة مقارنة بمورد آخر (لنقل العمالة)، فإن الموارد ستتدفق إلى القطاع كثيف الاستخدام للعمالة. فإذا كان البلد يصدر سلعا يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا للعمالة، مثل المنسوجات، فإن الإرهاب يمكن أن يؤدي فعليا إلى زيادة الإنتاج والتصدير. وبعبارة أخرى، رغم أن الإرهاب قد يحد من التجارة في منتج معين لأنه يزيد تكاليف المعاملات، فإن تأثيره النهائي يمكن أن يكون إما زيادة التجارة الكلية أو خفضها. وتتضمن هذه النتائج التجريبية والنظرية التي تبدو متناقضة احتمالات كبيرة لإجراء دراسات مستقبلية.

وبالطبع فإن للإرهاب تداعيات تتجاوز الدمار البشري والمادي والآثار الاقتصادية التي ناقشناها في هذا المقال. فالإرهاب يؤثر أيضا على الهجرة وسياسة الهجرة. ويمكن أن تتعاظم المكاسب